

إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

"دراسة تحليلية من منظور تأميني مع الإشارة الي التجربة المصرية في ادارة مخاطر التشغيل"

د.د.غالب عوض الرفاعي *

د.عيد أحمد أبو بكر *

د.محمد بدوي القاضي *

الملخص:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية ومهمة في بناء الاقتصاد الوطني في أي دولة ، إذا أن القطاع المصرفي له دورا كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي ، حيث انه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية ، ويعطي القطاع المصرفي مؤشرا رئيسيا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة ، ويتجلي دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة ، تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية، والمالية ، والتجارية ، ومع ازدياد الترابط بين البنوك علي المستوي الدولي من خلال القيام باحجام كبيرة من التعاملات فيما بينها ، ظهرت اهمية ملائمة رأس المال علي المستوي الدولي ، فجاءت اتفاقية بازل في عام 1988 والتعديلات التي طرأت عليها لكي تعمل علي تحقيق الاستقرار والسلامة للبنوك علي المستوي الدولي.

إن مفهوم المخاطر ليس جديدا علي البنوك التجارية ، بل يتعلق بكيفية الحصول علي مؤشرات القياس اللازمة للوقوف علي تأثير هذه المخاطر علي القيم الاقتصادية للبنوك التجارية ، كما انه من الأهمية بمكان الوقوف علي مفهوم الخسارة ومسبباتها في البنوك التجارية والتي يجب أن يتوافر فيها الأتي:

أ- أن تكون الخسارة غير متوقعة.

ب- أن تكون الخسارة قابلة للقياس الكمي.

ولقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدرجة المخاطر المتعلقة بأعمال البنوك لما لها من اثر هام في العوائد التي تحققها وفي بقائها واستمرارها ، علاوة علي تأثيرها في الاقتصاد الوطني وخاصة في الدول النامية ، حيث انه بالإضافة إلي المتطلبات التنظيمية من قبل الجهات الإشرافية المحلية ، فقد ظهر اهتمام من قبل جهات إشرافية دولية مثل لجنة بازل ببنك التسويات الدولي التي قامت بوضع متطلبات لملائمة رأس المال Capital Adequacy وربطها بشكل مباشر بمخاطر البنوك ، كذلك أصبحت البنوك نفسها تركز علي المخاطر التي تواجهها ، وكيفية قياسها وأثرها في عملياتها ، والأساليب المختلفة لإدارتها ، الأمر الذي ابرز دور إدارات هذه البنوك في وضع السياسات اللازمة لتحديد المستوي الملائم من المخاطر.

* مدرس بقسم الرياضة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، والمعار حالياً استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.

* استاذ الاقتصاد المالي وعميدكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.

* استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.

وإدراكا من البنوك بتعدد المخاطر التي تواجهها والناجمة عن طبيعة الأعمال التي تقوم بها ، وبهدف إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية يتم صياغة استراتيجية إدارة الاخطار والتي تشكل جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للبنوك لتحقيق الاشراف والتوجيه اللازمين لسير العمل ضمن بيئة رقابية مناسبة ، وهذه الاستراتيجية توضح موقف إدارة البنوك من الاخطار وإدارتها من خلال رسم الخطوط العريضة لطبيعة العمليات التي يقوم بها البنك في سبيل توفير بيئة عمل تضمن تحقيق اعلي العوائد بأقل درجة ممكنة من الأخطار وترشيد القرارات المتخذة في ضوء الأخطار المحيطة.

إن وظيفة إدارة المخاطر في البنوك ينحصر دورها في دراسة مخاطر العمليات المصرفية من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل أو العمليات وغيرها من المخاطر الاخرى وهل هي ضمن الحد المسموح به أم لا، وحيث أن البنوك تستثمر أموالها في ظل افتراض العديد من المخاطر المحيطة بها مما يستلزم الأمر ضرورة البحث عن أفضل سياسات إدارة المخاطر اللازمة للتعامل معها بهدف تحقيق اعلي معدلات ممكنة من العائد بالإضافة إلي الضمان ، ومن هذا المنطلق فان سياسات إدارة المخاطر تعد أساسا لاستراتيجيات اتخاذ القرار في المنشآت المالية والبنوك التجارية ، حيث إن الاستخدام الأمثل لسياسات إدارة المخاطر لا يحقق اعلي معدلات للإرباح فحسب بل أيضا يحقق اعلي معدلات للامان

إن احد أهم المشاكل التي واجهتها البنوك في السنوات الأخيرة تركزت حول الحصول والمحافظة علي رأس مال كافي ، وهو يتكون بصورة رئيسية من الأسهم ، والاحتياطيات ، والأرباح المحتجزة . ورأس مال البنك يلعب دورا هاما وحيويا في دعم واستمرار العمليات التشغيلية للبنك ، وهو في المقام الأول يوفر الدرع الواقي مقابل المخاطر من خلال امتصاص أية خسائر تشغيلية أو تمويلية لحين ان تتمكن إدارة البنك من استيعاب هذه الخسائر ومن ثم إعادة بناء ربحية البنك من جديد.

إن وضع أنظمة Regulations تتعلق بمعايير رأس مال البنك يهدف بشكل أساسي إلي الحد من المخاطر المالية المتعلقة بالبنوك لما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ، والتي المحافظة علي ثقة الجمهور بالبنك ، فالجهاز المصرفي ذو حساسية خاصة بالنسبة لفشل احد البنوك ، حيث أن هذا الفشل يمكن أن يؤثر سلبيا بصورة متسارعة علي باقي البنوك وقد كانت هذه الأنظمة تقع بين إطارين متباعدين هما:

1- الالتزام بمعايير محاسبية تتعلق برأس المال، مثل الالتزام بنسبة محددة لرأس المال إلي مجموع الأصول.

2- تطبيق معايير مرنة للحكم علي مدي ملائمة رأس مال البنك، بمعني الحكم علي حالة كل بنك علي حدة

بناء علي درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك والظروف التي يمر بها.

ومع منتصف الثمانينات بدأ واضعو الأنظمة الاهتمام بثلاثة قضايا رئيسية علي الأقل هي:

أولا: أن نسبة رأس المال إلي الأصول لا تفرق بين البنوك ذات الأصول العالية المخاطر والبنوك ذات

الأصول المنخفضة المخاطر ، وبصفة عامة ، فان تبني نسبة رأس المال - بالصيغة السابقة - كمعيار يمكن أن

يشجع البنوك علي الاستثمار في أصول عالية المخاطر ، والسبب أن متطلبات رأس المال لأصول مثل ادونات

الخرزاة التي تصدرها الحكومة ستكون لها نفس متطلبات رأس المال للقروض الاستهلاكية.

ثانيا: بدأت معظم البنوك في السنوات الأخيرة باستخدام بنود تقع خارج الميزانية العمومية (Off- Balance Sheet Items) بشكل مكثف ، وخصوصا فيما يتعلق باستخدام المشتقات المالية مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية والمقايضة واستخدام الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان المستخدمة في عمليات تمويل التجارة الدولية والهدف من استخدام هذه البنود هو تحسين العائد علي مجموع الأصول بدون التأثير علي نسبة رأس المال إلي مجموع الأصول ،حيث أن المخاطر المتعلقة بهذه البنود تم إهمالها من قبل المعايير المتعلقة بملائمة رأس المال.

ثالثا: ظهرت البنوك الأمريكية في تنافس غير متوازن بالنسبة للبنوك في الدول الاخري ، وذلك بسبب متطلبات رأس المال المرتفع المفروضة علي معظم البنوك الأمريكية من قبل الجهات الإشرافية.

ولقد شهد العقدين الاخيرين من القرن الماضي زيادة في عدد البنوك التي تعرضت لخطر العسر المالي في بعض دول العالم ، ويرجع العسر المالي في البنوك لاسباب عديدة - منها علي سبيل المثال لا الحصر - تذبذب اسعار الفائدة في الاسواق العالمية بشكل سريع ، الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض قيم اصول البنك ، توسع البنك في الاقراض دون دراسة فنية كافية وأثر ذلك علي المركز المالي ، زيادة عدد حالات النصب والاحتيال والغش من العاملين والعملاء ، وعلي الرغم من هذه الاسباب المتعددة التي ادت الي تعرض البنوك الي خطر العسر المالي ، ولكننا نؤكد وجود عامل مشترك بينهم جميعا ألا وهو سوء اجراءات ادارة الاخطار في البنوك وخاصة الاخطار المالية ، واستجابة لما سبق ذكره قامت هيئات الرقابة علي البنوك والبنوك ذاتها بالاهتمام بتطوير وتحديث سياسات ادارة الاخطار المالية ونظم التحكم في شدة ووطاة الخسائر المالية الناتجة عن تحقق هذه الاخطار بغرض خفض القيمة المعرضة للخطر ، وتلجاء البنوك الي ادارة الاخطار المالية كوسيلة لرفع معدلات الاداء بها وتحسين نتائج اعمالها.

وبما ان الجهاز المصرفي يمثل دعامة اساسية في النظام الاقتصادي والسياسات المالية ، فان الحفاظ علي يمثل ركيزة اساسية لخدمة الاقتصاد الوطني، ومن وجهة نظر البنوك فأن الاخطار التي تستحق التأمين هي ما يلي:

اولا- التأمين علي ممتلكات البنك ضد خطر الحريق.

ثانيا- التأمين علي العهد النقدية لدي الصرافين من خلال وثائق خيانة الامانة.

ثالثا- التأمين علي النقدية أثناء نقلها من مكان لآخر من خلال وثائق نقل النقدية.

رابعا- التأمين علي حياة العملاء المقترضين.

ولكن هل هذه هي فقط الاخطار التي يتعرض لها البنك او التي يمكن لشركات التأمين ان تقوم بالتأمين عليها ؟ وبالإضافة الي الممتلكات المادية من فروع وتجهيزات وما يمكن ان تتعرض لة من اخطار مالية بالإضافة الي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر اسعار الفائدة ، فأن البنوك تتعرض للعديد من اخطارالتشغيل كنتيجة للعديد من المتغيرات منها:

1- البنوك تقوم اساسا علي تقديم الخدمات المالية والتي تقوم اساسا علي العنصر البشري ، ومن خلال المحاولة لتقديم افضل خدمة للعملاء تطلب ذلك السماح بقدر اعلي من مستويات اتخاذ القرار للعاملين بها.

2- كما ان التنوع الشديد في أنشطة البنوك بما يهدف الي تقديم اكثر الخدمات شمولاً وبما يعظم ربحية البنك ، ولكن يؤدي الي تزايد حجم المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك.

3- بالاضافة الي المستجدات التكنولوجية فيما يتعلق بالاتصالات والتجارة الالكترونية وشبكات المعلومات ويمثل العنصر البشري الالهة في منظومة العمل.

وقد شهد النصف الثاني من العقد الاخير من القرن الماضي امثلة للعديد من البنوك التي عانت من ازمات مالية ضخمة كنتيجة مباشرة لمخاطر التشغيل مثل:

Kidder Peabody -
Sumitomo of New York -
Nat West Capital Markets in London -
Barings of U.K. -

وكان من الواضح في هذه الحالات أن الخسائر التي توجهها البنوك من مخاطر التشغيل كانت اعظم من الخسائر التي تواجهها البنوك من المخاطر التجارية الاخرى مثل مخاطر الائتمان ، ولاشك أن المؤسسات المالية بصفة عامة - والبنوك بصفة خاصة- تحاول دائما تطوير نظم الرقابة الداخلية بها حتي تمنع نهائيا حدوث هذا النوع من الخسائر المتعلقة بمخاطر التشغيل ونقصد هنا تحديدا الخسائر الناتجة عن عمليات خيانة الامانة والاحتيال من العاملين بالبنك ، ومع ذلك هناك تزايد مستمر في حوادث الاحتيال وخيانة الامانة التي يرتكبها العاملين بالبنك.

ولاشك ان تعدد عمليات الاحتيال بالبنوك ادي الي قيام مؤسسات الرقابة المصرفية في العالم الي تطوير التشريعات لتطبيق سياسات ورقابة اخطار تشغيل سليمة Sound Operational Risk Management and Control مما ادي الي صدور تشريعات اكثر اهتماما بتنظيم ورقابة اخطار التشغيل كما حدث في الولايات المتحدة 1998 وبريطانيا 1999 وايضا غالبية دول المجموعة الاوربية.